النظام العربي وأزمة الخليج

أحمد يوسف أحمد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمة

ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة في القول بأن أزمة الخليج التي تفجرت في الثاني من أغسطس 1990 قد انطوت على أخطر تحدّ واجهه النظام العربي منذ نشأته الرسمية في 1945، وقد يُقال: إن مثل هذه التعبيرات قد استُهلكت لفرط استخدامها في وصف المحن المتلاحقة التي مرت بالنظام العربي منذ أواخر الستينات، بدءاً بهزيمة 1967، ومروراً بالانقسام المصري ـ العربي حول سياسة التسوية السلمية التي اتبعها أنور السادات تجاه إسرائيل، إلى غزو إسرائيل للبنان في 1982 والحرب العراقية ـ الإيرانية التي استغرقت معظم عقد الثمانينات، وانتهاءً بمخطط تهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين على نَحْوٍ غير مسبوق في نهاية ذلك العقد.

غير أننا قد لا نجافي الحقيقة كثيراً إذا قلنا: إن تحدّي أزمة الخليج مَثَّلُ المحنة الأشد في تاريخ النظام العربي المعاصر؛ لأن المحن قد وقعت في السابق وعلى نَحْوٍ أساسي من جراء خطر خارجي على النظام العربي، أمكن بدرجةٍ أو بأُخرى إيجاد خَطّ عام يحكم سلوك النظام تجاهه، أما محنة الخليج فقد تفجرت من داخل النظام مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها؛ ولهذا صَعُبَ إيجاد الخط العام لسلوك النظام الذي انقسم بوضوح ربما لأول مرة منذ نشأته الرسمية إلى معسكرين متناحرين شبه متوازنين بكل ما ترتب على هذا من أعراض مرضية، دفعت البعض ـ إن لم يكن الكثيرين ـ إلى الحديث بإصرارٍ على انهيار النظام العربي، ومن هنا تبدو خطورة الموضوع، وأهمية التصدّي له بالتحليل، ومحاولة الفهم.

ويتمثل النهج الأساسي لهذه الدراسة في النظر إلى الدول العربية باعتبارها

بالذات في الفترة من 17 يوليو وحتى أول أغسطس بالتصعيد الذي أفضى في النهاية إلى الغزو، وقد تمثل هذا التصعيد في الخطاب العراقي سواء في خطاب صدام حسين في 17 يوليو 1990، أو في مذكرة نائب رئيس الوزارة ووزير خارجيته طارق عزيز للجامعة العربية قبلها في 16 يوليو، حيث اتسمت مفردات هذه اللغة بنبرة تهديدية وازدرائية واضحة، وهذا فضلاً عن أن القصر الشديد للمدة المنقضية بين فشل اجتماع جدة في 31 يوليو وبين الغزو العراقي للكويت لا يشير إلى أيّ حرص من جانب القيادة العراقية على تفادي العمل العسكري.

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتي تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المسؤول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية، ولا بأس ـ كما يضيف أنصار هذا الفريق ـ من أن تكون الكويت قد تلقت التشجيع في هذا ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، يهمها استدراج العراق إلى تهديد الكويت حتى يمكن لها ـ أي للولايات المتحدة ـ أن تؤسس لها وجوداً عسكرياً ذا ثقل في منطقة شديدة الحساسية لمصالحها كمنطقة الخليج، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة في النظام الدولي، وهنا فإن الرواية الشهيرة الخاصة باستدراج السفيرة الأمريكية للعراق لصدام حسين كي يتصور أن رد الفعل الأمريكي لعمل عراقي، أيّاً كان تجاه الكويت سوف يكون غائباً باتت أكثر من شهيرة.

وفي الواقع إن ما يعيب هذا التحليل، على الرغم من أن جزءاً منه ربما يكون كبيراً قد يكون صحيحاً، أنه يتجاهل الأوضاع الكامنة في بنية النظام العربي ذاته، والتي يمكن أن تكون هي الأساس الحقيقي للأزمة، بمعنى أن مثل هذه الأزمة لم تكن لتحدث لولا وجود هذه الأوضاع، والتي نسميها هنا بالمصادر البنيوية أو النظامية للأزمة، وسوف تتناول هذه الدراسة بالتحليل خمسة أبعاد لهذه المصادر البنيوية أو النظامية على النحو التالي: طبيعة الحدود السياسية بين الدول العربية، حالة الديمقراطية في النظم العربية الحاكمة، توزيع السكان والثروة في الوطن العربي، افتقاد النظام العربي لآليات فَعّالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته، طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي.

1 ـ طبيعة الحدود السياسية بين الدول العربية: تتميز الحدود السياسية بين الدول العربية بأنها بصفة عامة حدود حديثة، تعود في معظمها إلى تسويات الحرب العالمية

التي سهلت وقوع الأزمة بقدر ما قدمت للقيادة العراقية حجة «قومية» تبرر بها عملها، وإن لم يكن متصوراً أن تمثل مصدراً كافياً لحدوث الأزمة في غيبة المصادر الأخرى.

2 ـ حالة الديمقراطية في النظم العربية الحاكمة: ليس خافياً بطبيعة الحال أن النظم العربية الحاكمة من المنظور الديمقراطي تعتبر بصفة عامة في وضع مُتَرَدّ، فالديمقراطية فيها إما غائبة غياباً شبه كامل، وإما أن بعض الخطوات بدرجة أو بأخرى قد تَحَقَّق في عدد منها كبداية يمكن أن تُفْضي فيما بعد إلى صيغة ديمقراطية، وإن تكن جميعها ـ أي جميع النظم العربية الحاكمة ـ ما زالت تفتقر إلى تقاليد مؤسسية لنقل السلطة عن طريق الاختيار الشعبي أثناء وجود الحاكم على قيد الحياة.

ويعتبر الكثيرون أن هذا الوضع المتدني للديمقراطية في النظم العربية الحاكمة مسؤول عن أزمة الخليج (البيلاوي، 1990، عبد الغني، 1991)، كما هو مسؤول عن غيرها من أزمات النظام العربي التي سبقتها، خاصة وأن النظام العراقي يأتي في الشريحة الدنيا بالمعايير الديمقراطية، غير أن هذا الحكم يحتاج دون شك نوعاً من المناقشة لاستجلاء المدلول المحدد له بالنسبة لأزمة الخليج (السيد، 1990)، ونعني بذلك أن النظم الديمقراطية بدورها تبادر بالعدوان المسلح «تفجير الأزمات»، وقد نذكر أن العدوان البريطاني ـ الفرنسي على مصر في 1956، والتورط الأمريكي في فيتنام وغيرها قد حدث في ظل نظم حاكمة يفترض أنها ديمقراطية، بل إن قضية الحق التاريخي العراقي في الكويت بالذات بَدَا أنها تحظى بشعبية يعتد بها في العراق، وهكذا فإن افتراض أن تقيد القيادة العراقية بالإرادة الشعبية كان يمكن أن يمنعها من غزو الكويت، يبدو غير مؤكد الصحة. غير أنه لا شك من ناحية أخرى أن عملية النقاش الحر التي تدور عادة داخل مؤسسات النظم الديمقراطية وفيما بينها يمكن أن تبصّر صانع القرار الرئيسي بالمخاطر المحيطة بقرارٍ ما، وهي مخاطر بَدَتْ عالية للغاية بالحساب الفعلي فيَ غزو العراق للكويت، كما أن حدوث عملية «التغذية الاسترجاعية» (Feedback) دون اختناقات في هذه النظم الديمقراطية يمكنها من الاستجابة اللاحقة لتطورٍ مواقف النخب والرأي العام من القرارات المتخذة، والسياسات المتبعة بما يُمَكّن صانع القرار الرئيسي من تعديل هذه القرارات والسياسات، وهي عملية نفترض أنها كانت تفيد في ترشيد السياسة والقرارات العراقية تجاه الأزمة، على أساس أنه من المرجح أن تكون عملية إعادة للحسابات قد تَمّت في أوساط النخبة والرأي العام في العراق بعد حدوث التداعيات العربية والدولية المعروفة للأزمة.

وتفسر الأرقام السابقة وجود خلل واضح في ميزان القوة العسكرية في منطقة الخليج العربية لصالح العراق على النحو الذي يبينه جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

الميزان العسكري في منطقة الخليج العربية (1989)

الدولة	عدد القوات المسلحة (الف جندي)	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح	طائرات قتال	سفن قتال	زوارق صواريخ	هليكوبتر مسلح
عمان	25,5	39	63	-	63	-	4	-
الامارات	43	131	97	-	61	-	6	19
قطر	7	24	14	-	13	-	3	20
البحرين	2,4	54	20	-	12	2	4	12
السعودية	65,7	550	443	9	179	8	9	24
الكويت	20,3	275	92	-	36	-	8	18
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	163,9	1073	729	9	364	10	34	93
العراق	1000	5500	3500	66	513	4	8	160

*المصدر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة 1990، نقلاً عن جدول رقم (2) ص 167.

ولا تحتاج أرقام الجدول إلى تعليق في الواقع، حيث يبدو بوضوح الخلل لصالح العراق إذا جابه دول مجلس التعاون الخليجي ككل فما بالنا بالحالة الاستثنائية بين الكويت والعراق. وقد كان مثل هذا الوضع تحديداً هو الذي سمح للعراق باجتياح الكويت في ساعات قليلة عندما اتخذت قيادته السياسية القرار بذلك، ولقد كان للقيادة العراقية على سبيل المثال ـ وما زال ـ خصومتها المريرة مع سوريا بسبب موقفها من حربه ضد إيران، والتي لا يمكن مقارنتها بخصومته مع الكويت حول ملكية نفط، أو سياسات نفطية، أو مطالب بتسهيلات استراتيجية، إذ كانت سوريا تدعم مجهوداً حربياً يمكن أن يهدد السلامة الإقليمية للعراق، ومع ذلك فإنّ رد القيادة العراقية على الموقف السوري لم يكن في أي وقت من الأوقات بعد توقف الحرب مع

وقد يفسر هذا ما أظهره التحليل العلمي لخبرة تسوية الصراعات العربية ـ العربية من أن إحدى الآليات شديدة الأهمية بهذا الصدد قد تمثلت في تغير نظام الحكم لدى أحد طرفي الصراع، وعلى الرغم من أنه قد ثبت أن هذا التغير لا يفضي إلا إلى تهدئة مؤقتة للصراع فإن هناك ما يشير إلى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها في شؤون بعضها البعض عبر الزمن (أحمد، 1988). ويعني هذا أن خبرة النظام العربي تقدم إغراء محدداً للنظام العراقي بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق إحداث تغير في نظام الحكم بها، واختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدثه عن طريق الغزو الشامل.

ولا شك أن غياب دور الدولة القائد في النظام منذ نهاية الستينات من ناحية أخرى كان يعني أن تكرار سابقة إرسال قوات إلى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد العراقي لها في أوائل الستينات قد أصبح أمراً بعيد المنال، وهو الأمر الذي ينقلنا إلى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النظام العربي.

5 ـ طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي:

عرف النظام العربي منذ منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات تقريباً دوراً قيادياً لمصر بُنِيَ على مشروع قومي، بدأ بالتحرر من الاستعمار، ثم أضيف إليه بعد ذلك هَدَفَا الوحدة والعدالة الاجتماعية، وإن كان هذا الهدف الأخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء حسب ظروف تطور علاقات مصر العربية، حيث برز في فترات الصراع، وتوارى إلى الخلف في فترات التضامن، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هي تلك العلاقة الفريدة التي نَمَتْ بين قيادة عبد الناصر والجماهير العربية.

ثم جاءت هزيمة 1967 ووفاة عبد الناصر في 1970 لتضعا نهاية لهذا الدور المصري القيادي، وتستبدلا به عملاً جماعياً من جانب عدة دول عربية رئيسية في قيادة النظام العربي، استمر حتى نشوب حرب أكتوبر 1973، وبعد نهاية الحرب تكفلت الطفرة في أسعار النفط في إحداث تغيير حقيقي في موازين القوى داخل النظام لصالح الدول النفطية الغنية، ثم أدت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع إسرائيل إلى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة في قيادة النظام العربي، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة أنور السادات للقدس في 1977، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 1978ثم معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في 1979 (مطر، 1983).

في هذا الإطار بَدَا أن ثَمَّةَ فراغاً سياسياً قد نشأ بسبب غيبة الدور المصري،

كانت مريرة، وحيث إن التسوية السياسية معها بدت بعد ثمان سنوات من الحرب الطريق الوحيد المفتوح لعلاقة مستقرة مع إيران، وحيث إن التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن أن تثير جدلاً حول الحرب وجدواها فقد قررت القيادة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربي هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التي قَدَّرت أن اجتياحها سهل، وعائده مضمون.

ثانياً ـ آثار الأزمة على النظام العربي

لكي نستطيع أن نقوِّم آثار أزمة الخليج على النظام العربي من المفيد أن تكون هناك خلفية يمكن أن يستند إليها هذا التقويم، وقد تكون نقطة البداية المناسبة لأغراض الدراسة الحالية في رصد هذه الخلفية هي التحولات الدولية الأخيرة التي بدأت في النصف الثاني من الثمانينات. ولسنا الآن في مجال تحليل هذه التحولات التي أضحت معروفة للجميع، ولكن يكفي أن نذكر بأنها أفضت في بدايتها إلى علاقات وفاق حقيقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سواء بسبب النظرة السوفييتية الجديدة للشؤون الدولية، أو بسبب تفاقم المشكلات السوفييتية الداخلية مما كان يعني اختفاء الصراع والتوتر على مستوى القمة الدولية، ومن ثَمَّ اختفاء هامش حرية الحركة الذي كان يتيحه الصراع والتوتر للنظم الفرعية والوحدات المكونة لها، ومنها النظام العربي، ومما زاد في الأبعاد السلبية لهذه التأثيرات أن تطبيق النظرة السوفييتية الجديدة في حل الصراعات الدولية، والقائلة بتوازن المصالح لا توازن القوى على الصراع العربي ـ الإسرائيلي كان يعني غرماً مؤكداً للعرب والفلسطينيين الذين أظهروا أقصى مرونة ممكنة بخصوص الاعتراف «بالمصالح» الإسرائيلية، بينما لم تظهر إسرائيل ولو بادرة واحدة على الاعتراف «بالمصالح» الفلسطينية والعربية، وفي ظل وجود خلل واضح في ميزان القوى العربي لصالح إسرائيل بسبب انقسام العرب يصبح الحديث السابق عن غرم عربي مؤكداً إذا ما طبق مبدأ توازن المصالح لا توازن القوى حديثاً مسوغاً. كما زاد المخطط الصهيوني لتهجير اليهود السوفييت إلى فلسطين من الآثار السلبية للتحولات الدولية على النظام العربي، وقد استغلت الدوائر الصهيونية تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفييتي، والتواطؤ الأمريكي بوضع حَدّ أعلى لمن تستقبلهم سنوياً من المهاجرين من اليهود السوفييت لتجعل من هذا المخطط أول محاولة حقيقية للرد على الانتفاضة الفلسطينية من منظور استراتيجي، وليس من منظور تكتيكي. وفيما بعد مَثَّل انهيار الاتحاد السوفييتي تأكيداً واضحاً لجميع الدلالات السابقة.

العربي على الأقل منذ اكتمل الاستقلال السياسي لأقطار هذا الوطن تباعاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولا شك أيضاً في أن أزمة الغزو العراقي للكويت قد خلقت آثاراً متعددة وشديدة الأهمية على النظام العربي، وهذا فضلاً عن أن الباب ما زال مفتوحاً أمام مزيد من التفاعلات المترتبة على الأزمة والكيفية التي حُلَّت بها. وسوف نكتفي مع ذلك بالحديث عن الآثار الفعلية التي أحدثتها الأزمة حتى الآن، ويمكن تصنيف أهم هذه الآثار في أثرها على تماسك النظام، وعلى عملية التغيير الثوري.

وبالنسبة لأثر الأزمة على تماسك النظام العربي من الواضح أن الدول المكونة لهذا النظام لم تتخذ موقفاً موحداً ضد الغزو العراقي للكويت، بل انقسمت على نفسها بوضوح إزاء هذا الغزو، فعلى الرغم من أن الجميع قد أعلن أنه لا يقبل الغزو من حيث المبدأ، إلا أن الطريقة التي تصرف بها عدد من الدول العربية جاءت مساوية من الناحية العملية لتأييد العراق. وليس الانقسام بجديد في النظام العربي، بل إن العكس هو الصحيح، فالصراع بين الدول العربية ظاهرة مزمنة منذ نشأة النظام العربي، يشتعل حيناً ثم يهدأ تحت وطأة عامل أو آخر، وقد يكون عدواناً، أو تهديداً خارجياً، أو تغيراً في نظام عربي حاكم أو آخر، ولكنه كما سبق أن رأينا لا يُحَلّ، بل ولا يُسَوّى عبر الزمن، وهكذا يعود ليبرز من جديد في أول فرصة سانحة (أحمد، 1988). ولهذا فعندما بالغ البعض في تفاؤله بأن قمة عمان في 1987 كانت قمة فارقة بين الانقسام والتضامن بَدَا هذا مناقضاً لخبرة النظام العربي التي أشارت إلى «دورية» الانقسامات، والصراعات العربية ـ العربية، ومع ذلك فمن الإنصاف القول بأن الأمل كان يحدو الجميع بأن تكون هذه القمة بالفعل بداية لعهد جديد من التضامن العربي يستطيع أن يواجه العالم الجديد الذي يتشكل تحت سمعنا وبصرنا، غير أن الخبرة تكررت بحذافيرها، ودخل النظام العربي من جديد في حلقة جديدة من حلقات الصراعات العربية ـ العربية.

غير أن هذه الحلقة ليست كأي حلقة سابقة، فهي المرة الأولى التي يكون فيها موضوع الصراع هو ضم دولة عربية لأخرى بالقوة المسلحة، كما أن النظام العربي قد انقسم للمرة الأولى أيضاً إلى معسكرين شبه متوازنين، ففي السابق كانت توجد في الأغلب دولة تشذ عن الإجماع العربي ويجري عزلها أو تصحيح مسارها بدرجة أو بأخرى كما حدث بالنسبة للأردن في 1950 بضمها للضفة الغربية، والعراق في 1955 بدخول حلف بغداد، ومصر في نهاية السبعينات بسياسة التسوية الجديدة مع إسرائيل.... الخ. أما في أزمة الخليج فكان معسكرا الخلاف شبه متوازنين مما شل

للنضال العربي في مرحلة المد القومي في الخمسينات والستينات أن وطأة المصالح الخارجية في الوطن العربي لا تسمح عادة لمثل هذه العملية أن تتم. وقد اتبعت القيادة المصرية مثل هذه الاستراتيجية في النصف الثاني من الخمسينات والستينات ـ مع فارق نوعي في المنطلقات بينها وبين القيادة العراقية ـ ومع ذلك اكتشفت ـ أي القيادة المصرية ـ غير مرة أن مصادر التهديد الخارجية تدفع إلى ضرورة اتباع صيغة تضامنية في التحرك العربي خاصة بالنظر إلى محدودية قدرات الدول العربية القائد سواء فيما يتعلق بتلبية مطالب الدعم من الأنصار والعرب، أو بمواجهة الخطر الخارجي. ففي عام 1962 على سبيل المثال أرسلت مصر قواتها لدعم الثورة اليمنية ضد خصومها المحليين والإقليميين والدوليين، وفي عام 1963 أرسلت قواتها لدعم الجزائر في صدامها العسكري مع المغرب، وفي نهاية ذلك العام ـ 1963 ـ اضطر الرئيس عبد الناصر إلى الدعوة لقمة عربية تتجاوز الخلافات القائمة كرمز للعودة إلى سياسة تضامنية إزاء بروز الخطر الإسرائيلي على مياه نهر الأردن، وكان من الواضح أن قدرات الدولة القائد لا تكفي لدعم عملية التغيير الثوري في الوطن العربي من جانب ومواجهة الخطر الخارجي من جانب آخر، وفي هذا الإطار دخل النظام العربي مرحلة من الانفراج لمدة عامين (1965-1966). وعاد الصراع بعدها من جديد: من أجل تغيير النظام العربي وضد خصومه الخارجيين، ولم يكن عدوان 1967 سوى الرد العسلي على احتمالات نجاح مصر في عملية تغيير الوطن العربي من الداخل (أحمد، 1982).

وقد يقال: إن مثل هذا المنطق يعني تكريس الأوضاع المتخلفة في الوطن العربي، وواقع الأمر أن مثل هذه الأوضاع لم يحدث من قبل أن تغيرت بفعل خارجي كالغزو، أو تدبير الانقلابات، وإنما تغيرت أساساً ببناء النموذج السليم، ثم بدعم النظم الجديدة التي تواجه تحديات خارجية، وتوفير المناخ الذي يجبر النظم العربية المستعدة للتعاون أو التواطؤ مع الخصوم على أن تفي بالحد الأدنى من متطلبات تحقيق أهداف النظام العربي.

أما الملاحظة الثانية على منطق تغيير الوطن العربي من الداخل لمواجهة أعدائه الخارجيين على أساس أكثر قوة فيما بعد فهي إثارة لسؤال: هل نحتاج حقاً للقضاء على النظم المحافظة كي نواجه إسرائيل على سبيل المثال؟ من المؤكد من الخبرة السابقة أن بعض هذه النظم تواطأ مع الغرب الاستعماري ضد القوى القومية العربية، ولكن من المؤكد أيضاً أن بعضها لعب في ظل مناخ ثوري معين الدور القومي المطلوب منه، ولم يعرف عن الكويت على سبيل المثال في

يتمثل في تناقض الغنى: الفقر بين وحداته المكوِّنة، والذي نبَّه إليه عدد من المحللين منذ سنوات طويلة، ويسمو هذا التكامل أو التكافل بكثير على مفهوم الاستيلاء على ثروات الآخرين إلى مفهوم التنمية الاقتصادية العربية المتوازنة التي تحقق صالح جميع الأقطار.

3 ـ وثالثاً هناك الاتفاق على ضرورة التوصل إلى ترتيبات أمنية عربية فعالة تحفظ النظام العربي من تبعات أي سلوك جامح من أية وحدة من وحداته، وتحميه في الوقت نفسه من أي خطر خارجي، وإذا كانت الترتيبات موجودة بالفعل على المستوى القانوني فإن المطلوب هو إعطاؤها دفعة على المستوى العملي، وسوف تأخذ هذه الترتيبات بعين الاعتبار بطبيعة الحال موقف حَلّ القضية الفلسطينية وتطور التهديد الصهيوني، وتعمل في ذات الوقت على إزالة التناقضات بين العرب ودول الجوار، والتوصل إلى صيغةٍ تعاونيةٍ للتفاعل معها قدر المستطاع بما لا يمس المصالح العربية.

4 ـ وهناك ـ رابعاً وأخيراً ـ بعض إشارات إلى ضرورة التفكير الجدي في الوحدة العربية في أعقاب الأزمة، وقد يرى البعض أن الأزمة قد أصابت هذا الهدف في مقتل، غير أنه يمكن القول على العكس أنها أظهرت مدى ضرورته وفائدته، فهدف الوحدة حتى على المستوى الجزئي كما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يرفع من قدراتها سواء في مواجهة الخطر الخارجي أو في أي مجال آخر، فما بالنا بالوحدة على المستوى الشامل، وليس المقصود بطبيعة الحال هو الوحدة الاندماجية، وإنما تلك الصيغة التي تمكن النظام من إيجاد آلية مستقرة للعلاقات بين أعضائه، وللتعامل مع العالم الخارجي، وقد تكون الصيغة الفيدرالية هي الحل، أو قد تكون الصيغة الملائمة الآن هي ما دون ذلك، وقد يصل الأمر مرحلياً إلى مجرد تقوية الجامعة العربية سواء من خلال تعديل الميثاق، أو تنشيط الممارسة الفعلية، ولكن هدف الوحدة يجب أن يطرح وبإلحاح منذ الآن في أعقاب الأزمة.

ومن المؤكد أن هناك مزيداً من الأفكار الإيجابية حول المستقبل ظهرت قبل أزمة الخليج، وبعد وقوعها، غير أن المهم الآن هو محاولة وضع بعض الملاحظات الخاصة بمحاولة استشراف مسار المستقبل من الناحية الواقعية، ولا شك أن استخدام تعبير «بعض الملاحظات» ينفي عن هذه المحاولة بداية صفة الشمول، وإنما هي تقدم أفكاراً يمكن الاسترشاد بها في التفكير حول الصورة المرجح أن يتشكل المستقبل وفق ملامحها الأساسية، وفي هذا الإطار يمكن تقديم الملاحظتين الرئيسيتين التاليتين:ـ

حدوث «السيناريو» الأكثر تفاؤلاً، ولذا فمن المهم التنبيه إلى أن المستقبل بالنسبة لنا لم يُحْسَم بعد، وأننا نستطيع من خلال الفعل الواعي أن ندفعه في الاتجاه الذي نريد.

2 ـ عن الاتجاه التقدمي للتطور: إذا كانت الملاحظة السابقة يمكن أن تفضي إلى نتيجة ذات طابع تفاؤلي بالنسبة للمستقبل مفادها أن قسوة المحنة الراهنة لا تعني بالضرورة من الناحية العلمية انهيار النظام العربي، بل قد تعني بدء مسيرته الفعلية نحو الوحدة الحقيقية ـ فإن هذا لا ينبغي من ناحية أخرى أن يدفعنا للاستسلام لمجموعة من الأحلام الوردية التي تقوم في أساسها على أن التحدي يفضي دائماً إلى الاستجابة المطلوبة، وأنه من ثَمَّ يمثل الآلية التي يمكن من خلالها لنظام ما أن ينتقل من وضع معين إلى وضع أفضل من منظور البقاء والأداء المتطور لتحقيق الأهداف، صحيح أن هذا يمكن أن يحدث بالنسبة لنظام كالنظام العربي يمتلك مقومات البقاء كما رأينا في الملاحظة السابقة، ولكن المشكلة أن هذه النتيجة يمكن أن تحدث في الأمد الطويل غير المنظور، أما المستقبل المنظور الذي نُعْنَى به والذي قد يمتد إلى بدايات القرن القادم على سبيل المثال فيمكن أن يحفل بالعديد من التطورات غير المواتية.

وهناك على سبيل المثال من يتصورون أن الأزمة قد كشفت ورقة التوت عن النظم العربية الحاكمة، وأنها من ثَمَّ سوف تتبدل بعد الأزمة في عملية تطوير ولو جزئياً أو تغييراً شاملاً نحو شرعية حقيقية، ومزيد من المشاركة الشعبية، وهم يستشهدون بما نقرأ ونسمع من تصريحات تؤكد حدوث مثل هذه التحولات من قبل الدوائر المسؤولة في هذا النظام أو ذاك، وقد نذكر هؤلاء بأن هذه التصريحات قد تكررت بشكل منتظم ولأكثر من مرة كلما واجه أحد هذه النظم أو بعضها أزمة كامنة، غير أنه بمجرد الخروج من الأزمة تتبخّر هذه التصريحات بعد أن أمكن اجتياز عملية تكيّف ناجحة لم يكن التحول نحو مزيد من الشرعية والمشاركة أحد أبعادها، بل لعل هذه العملية كانت في جوهرها معادية للديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك فلعله من الأمور المثيرة للقلق بل الفزع ما كشفت عنه الأزمة من «عداء» كامن في اللاوعي للديمقراطية لدى قطاعات واسعة للغاية من النخب والجماهير العربية على طَرَفَي الأزمة معاً، فالطبيعة غير الديمقراطية لنظام الحكم في العراق لم تمنع مؤيديه رغم كل الخبرة العربية السابقة من أن يتصوروا إمكان أن يحمل لواء التغيير والتقدم في النظام العربي، ومن ناحية أخرى أظهر الطرف المعادي للنظام العراقي ضيقاً عجيباً بملابسات العملية الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان من الطبيعي أن تتضمن نقاشاً

المصادر العربية

أحمد يوسف أحمد

1982 السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الأولويات: الاستقلال في مواجهة الثورة الاجتماعية في علي الدين هلال (محرر) الاستقلال الوطني، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر.

1988 الصراعات العربية ـ العربية (1945 -1981)دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

جميل مطر

1983 الجامعة العربية والنظام الاقليمي وتحديات الثمانينات، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

حازم الببلاوي

1990 أزمة الخليج: بعد أن يهدأ الغبار (برنامج للعمل) القاهرة: دار الشروق.

صدام حسين

1980 الشعب مصدر القوة والعطاء، بغداد، دار الحرية.

محمد السيد سليم

1983 دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء، جامعة الدول العربية، الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد عبد اللطيف الهاشم

1990 استراتيجية بناء القوات المسلحة لدول الخليج العربية في إطار مجلس التعاون، رسالة دكتوراه، غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

مخلص أحمد عبد الغني

1991 السباق الاجتماعي ـ السياسي العربي للأزمة، السياسة الدولية العدد 103 يناير.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجة بالأهرام

1990 التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة.

مصطفى كامل السيد

1990 أزمة الخليج، بعد الديمقراطية وحقوق الانسان، في أزمة الخليج: تحديات الحاضر والمستقبل، القاهرة، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، سلسلة حوار الشهر العدد (7).